الإقتراب البنائي الوظيفي

ترجع أصول التحليل البنائي الوظيفي إلى الأعمال النظرية المبكرة "لمونسكيو" و لعالم الإجتماع الفرنسي "أميل دوركايم"، ويعتبر "كليف بروان ومالينوفسكي" الأباء المؤسسين للمدرسة الوظيفية التي كانت تهدف إلى بناء علم اجتماع قائم على المشابهة مع علوم البيولوجيا، حيث أكد "راد كليف براون" –اتباعا لدوركايم– أن المجتمع مثل الكائنات العضوية الحية مكون من وحدات –مثل الخلايا– منظمة في بناء موجود في بيئة، وإذا كان عالم البيولوجيا يدرس كيف يتكيف هذا العضو ويستمر حيا ويحافظ على نفسه في توازن فإن عالم الإجتماع أو السياسية يجب أن يدرس كيف يحافظ المجتمع على نفسه عبر الزمن، ومن ثمة يدرس أجزاء المجتمع من منظور وظيفي.

إن جوهر التحليل الوظيفي هو دراسة النشاط أو مجموعة من الأنشطة التي يتطلبها استمرار النظام السياسي، الذي يتكون وفق رؤية أنصار هذا الإقتراب من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة ضرورية لإستمراره، ويؤدي اخفاق الأبنية في أداء الوظائف إلى إصابة النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي، وتنبع أهمية البناء السياسي من تفاعله مع غيره من الأبنية السياسية على النحو الذي إلى استقرار النظام السياسي.[1]

وإلى جانب مفهوم الوظيفة يضمن الإقتراب الوظيفي عنصرين آخرين هما: التداخل والتوازن، يقصد بالتداخل أو التفاعل أن التغيير في أحد أجزاء أو مكونات النظام لا بد وأن يؤثر على النظام ككل، أما التوازن فيقصد به أنه إذا لحق تغيير في إحدى مؤسسات النظام أو كان أداءها غير وظيفي أصيب النظام بحالة من الإختلال يسعى للتخلص منها والعودة إلى وضع التوازن بتغيير نمط أدائه والإستعانة بآليات تنظيمية.

ويعد عالم السياسة " جبريل لأموند" G.Almond" رائد التحليل البنائي الوظيفي للنظم السياسية، نشر أول عمل له سنة 1956، وذلك في مقال بعنوان "الأنساق السياسية المقارنة"

[1] تامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص 59.

متأثرا في ذلك بأعمال عالم الإجتماع تالكوت بارسونز" ودافيد ايستون"، ركز ألوند في دراسته على عملية أداء الجهاز السياسي لوظائفه رافضا الدراسات القانونية البحتة، حيث رفض استخدام لفظي المؤسسة والمنظمة واستبدلهما بلفظي البنية والوظيفة إلى جانب مفهوم النسق، ويستند تحليل "ألموند" على الإفتراض بأن جميع النظم السياسية تشترك في أربعة خصائص عامة يمكن إستعمالها كأساس للمقارنة بين مختلف النظم السياسية وهي:[2]

1-إن جميع النظم السياسية مهما بلغت درجة بساطتها، لها بنى سياسية، بمعنى جميع النظم السياسية البسيطة أو البدائية توجد بها جميع أنواع البنى السياسية التي قد توجد في أكثر النظم السياسية تقدما وتعقيدا، وتصبح عملية المقارنة بينها على أساس شكل ودرجة التخصص البنيوي.

2-إن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية على الرغم من أن هذه الوظائف قد يتم أدائها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنى مختلفة وذلك من نظام سياسي لآخر، وعلى هذا الأساس يمكن مقارنة النظم السياسية من حيث تكرارية أداء هذه الوظائف، وأنواع البنى التي تقوم بأدائها وكذلك كيفية هذا الأداء.

3-إن جميع البنى السياسية مهما بلغت درجة تخصصها سواء وجدت في مجتمعات متمدنة أو بدائية، تقوم بوظائف متعددة.

4-إن جميع النظم السياسية مختلطة من ناحية الثقافة، فلا توجد ثقافات وبنى متمدنة وعقلانية بالكامل، كما لا توجد ثقافات وبنى بدائية وتقليدية بالكامل، فالنظم السياسية تختلف فقط في درجة السيطرة النسبية لإحدى هذه الثقافات والبنى على الأخرى.

وبناء على هذه الخصائص الأربعة انتقل "ألموند إلى تحديد الوظائف الأساسية التي يجب أن يقوم النظام السياسي بأدائها حتى يحافظ على حيويته وديمومته وذلك في كتابه " السياسة المقارنة مدخل تنموي" Comparative Politics :A Developmental Approach" وفرق بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالي:

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 158.

1-وظائف القدرة Capability Function: يتمتع النظام السياسي بقدرات معينة تحدد وتؤثر على كيفية أدائه لوظائفه وأدواره وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفائته وفعاليته في التعامل مع بيئته المحلية والدولية، وصنف خمسة أنماط من من القدرات وهي:

أ-القدرة الإستخراجية Extractive Capability: وتشير إلى مدى كفاءة النظام الإستخراجية في تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية.(يعبر عن القدرة الإستخراجية كميا بالناتج المحلي الإجمالي).

ب-القدرة التنظيمية Regulative Capability: وتسير إلى ممارسة النظام السياسي للرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته وفرض نفوذه وتأثيره عليها.

ج-القدرة التوزيعية Distributive Capability: بمعنى القدرة على توزيع الموارد المجتمعية (السلع والوظائف والخدمات) على الأفراد والجماعات والأقاليم بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والتوازن.

د-القدرة الرمزية Symbolic Capability: ويقصد بها مقدرة النظام السياسي على الإستخدام الفعال للرموز، أي استحدامها بشكل يضمن له التأييد، ومن أمثلة الرموز زيارة كبار المسؤولين، الخطب والأحاديث، الإهتمام بالثراث القومي والمناسبات الوطنية، والتصريحات في أوقات الأزمات وإقامة العروض العسكرية...

هـ- القدرة الإستجابية Responsive Capability: تشير إلى العلاقة بين المدخلات والمخرجات، أي مدى استجابة النظام السياسي (القرارات التي يتخدها) للمطالب المتعددة التي تأتيه من البيئة المحيطة به أو من داخله، وهذه الإستجابة تكون ايجابية أو سلبية.

2- وظائف التحويل Conversion Functions: بمعن كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية، وتتمثل هذه الوظائف في: التعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع القاعدة، (التشريع)، تطبيق القاعدة (التنفيذ)، والتقاضي بموجب

القاعدة (القضاء)، وأخيرا الإتصال السياسي (عملية انتقال المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي أو العكس عبر وسائل الإتصال المختلفة).

3-وظائف التلازم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي System Maintenance and Adaptation Functions: حتى يحافظ النظام على بقائه واستمرار أداء وظائفه، لابد أن يتكيف مع التغيرات التي تطرأ داخله أو من البيئة المحيطة به، ووسيلته في ذلك عملية التنشئة والتجنيد السياسي، الثقافة السياسية.

وهكذا كما يقول "ألموند" يمكن التوصل إلى نظرية أمبريقية للنظم السياسية عن طريق اكتشاف العلاقات بين هذه المستويات المختلفة للوظائف ، وكذلك العلاقات بين الوظائف المختلفة داخل كل مستوى على حدى، وتصبح بذلك عملية ربط التحديات التي تواجه النظام بنوع الإستجابة أو الحلول التي يقدمها هي الطريق إلى ايجاد نظرية تفسيرية وتنبوئية في حقل السياسة المقارنة ةالتنمية السياسية ...ويرى "ألموند" أن هذا الإطار يساعد على تحديد أنماط النمو في النظم السياسية المختلفة وكيفية تغير النظم السياسية وأسباب هذا التغيير.[3]

وقد تعدد الإتجاهات التي وجهت للنظرية البنائية الوظيفية سواء من حيث دعوتها للمحافظة على الوضع القائم أو الإهتمام بالإستقرار والإستمرار والتكيف والتوازن أو من حيث إهمالها للأبعاد المتعلقة بالقيم والمعايير أو تحيزها للنموذج الغربي مما يجعلها غير قادرة على على التعامل مع النظم التي هي في حالة تغير كالنظم الشمولية.[4]

بالإضافة إلى هذه الإنتقادات وجهت أكثر تحديدا لنموذج "ألموند" أهمها:

-إن ألموند لم يبين لماذا وكيف تم اختيار هذه الوظائف بالذات على أنها الوظائف الأساسية التي يجب أن يقوم بها النظام السياسي لكي لا ينهار، ولم يوضح ما إذا كان وجود هذه الوظائف ضروريا وكافيا لديمومة النظام السياسي أم أنها ضرورية وغير كافية.

---

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق،ص 161.

[4] John D Nagle, **Introduction to Comparative Politics : Political system Performance in Three Worlds**, Chicago, Nelson Hall Publishers, 1992,3-4.

-عدم وجود تعريفات اجرائية واضحة ومحددة للمفاهيم الأساسية لهذا الإقتراب مثل ديمومة ، استمرار، وبقاء النظام السياسي، فإلى أي حد يمكن تحديد الوضع الصحي والطبيعي للنظام السياسي وايضاح الحدود التي سيؤدي تجاوزها إلى انهيار النظام ، كما أنه لا يمكن أن نعرف بدقة ووضوح ما إذا كان عدم أداء وظائف معينة وبكيفية معينة في نظام سياسي معين سيؤدي إلى انهياره أم لا.

-مقولة الوظيفة وتقسيم الوظائف عملية تحكمية تمثل نقطة ضعف في التحليل الوظيفي بالإضافة إلى اتسامها بالغموض وعدم الدقة، وتم تصنيفها بطريقة انتقائية، ولا يفسر هذا الإقتراب كيف تلبى الحاجات الوظيفية.

الإقتراب الإتصالي

ينطلق الإقتراب الإتصالي الذي أقترحه "كارل دوتش" Karl Deutch" في تحليله للنظام السياسي من العناصر التي أنطلق منها "دافيد إيستون" (مدخلات ومخرجات وتغدية استرجاعية)، إلا أنه حاول أن يتفادى بعض أوجه القصور من خلال طرحه لمفهوم "ذاكرة النظام السياسي" (العلبة السوداء)، حيث جعل من العلبة السوداء عنصرا فاعلا وليس محايدا وأعطاه إمكانية أن يوجد مدخلات أو يعدل ويكيف المدخلات الواردة إليه ومن ثمة يعدل في ميكانية التحويل.

ويري "كارل دوتش" أن النظام السياسي في جوهره هو نظام لتسيير المعلومات يتكون من أبنية وأنساق فرعية متخصصة في الإتصال، تؤدي وظائف اتصالية ومكونة من قنوات اتصالية تتلقى المعلومة وتعالجها وهذه الأنساق تتمثل في:

1-نسق الإستقبال، ويمثل مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي.

2-نسق الذاكرة، ويمثل أوعية أرشفة مخزن وحفظ المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والخارجية لإستعمالها عند الحاجة (أستدعاء الخبرات السابقة).

3-نسق القيم، ويمثل مجموع القيم والمعايير التي تجعل صانعي القرار يفضلون قرار على آخر لمواجهة مشكلة ما.

4-نسق التنفيذ، أي الأجهزة التي تتولى تنفيذ القرارات.

من خلال عملية الإتصال هذه يرتبط النظام السياسي بالبئة المحيطة به ويواجه مطالبها، فالنظام يستقبل الرسائل باستمرار، ويجب أن يكون قادرا على قراءتها وتحليلها والإستجابة لها، وهذه هي الطريقة التي يحقق بها النظام أهدافه بما فيها هدف المحافظة على النظام ذاته.وقد عبر العالم السياسي "روبرت نورث Robert North" عن ذلك بقوله "بدون اتصالات لا يمكن أن توجد السياسة ولا يمكن مواجهة الحروب، وبهذا المعنى، فإن الدولة القومية الحديثة يمكن اعتبارها نظاما للقرار والسيطرة يعتمد على تبادل الرسائل في شؤونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية.[5]

وفي توضيحة كيف تتم العملية الإتصالية داخل النظام السياسي أعتمد "دوتش" مجموعة من المفاهيم وهي:

1-المعلومات Information: اعتمد "دوتش" على المعلومة كوحدة للتحليل، هي نمط من العلاقة بين الأحداث تتدفق من خلال قنوات اتصال يقوم النظام بتحليلها بعد أن تصل أليه ويرد عليها .

2-الحمل Load: النظام السياسي يقوم باستقبال المعلومات من البيئة التي تضغط عليه دائما بمطالب معينة، وتضع عليه حملا، ويفترض أنه كلما كان الحمل أثقل كان من الصعب على النظام التكيف والتفاعل معه، والإستجابة له. لأن قدرات النظام السياسي محدودة في التعامل مع كمية وكثافة المعلومات، وكل نظام سياسي له طاقة تحمل محدودة لإستقبال ومعالجة المعلومات وهذا مرتبط بعدد القنوات المستقبلة ودقة المعلومات،الواردة ومقدار التشويه والتشويش الذي تتعرض له أثناء إنتقالها لأنساق الفرعية.

[5] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، 165.

3-الإستدعاء: وهي العملية الثانية في معالجة المعلومات وتتمثل معالجة المعلومات عن طريق استدعاء الخبرات السابقة المخزنة في نسق الذاكرة حتى تتم عملية الإستجابة بسرعة وفعالية فكلما كانت المعلومات تتشابه مع منجزات سابقة كلما اكتسب النظام السياسي خبرات وكفاءة في التعامل معها.

4-الإبطاء Lag: النظام السياسي يستقبل المعلومات ويفسرها ويقرر كيفية الإستجابة لها، عن طريق صياغة البدائل والخيارات، الفترة الزمنية بين استقبال المعلومات والإستجابة لها تسمى بالإبطاء، كلما كانت فترة الإبطاء كبيرة كلما كان النظام أقل كفاءة ومن ناحية أخرى فإن الإستجابة السريعة جدا واتخاذ قرارات قبل استقبال المعلومات الكافية قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة.

5-التشويه Distortion: ويشير إلى التغيرات التي تحدث في المعلومات بين وقت استقبالها ووقت الإستجابة لها، وإذا كان هناك تشويه كبير في المعلومات، فإن استجابة النظام ورد فعله لن تكون اتجاه الحالة التي وردت عنها المعلومات، ولكن اتجاه صورة مشوهة لتلك الحالة.

6-الكسب Gain: إن استجابة ورد فعل النظام السياسي للحمل يعبر عنها بمفهوم الكسب، ويقصد به كمية وحجم التغيير الذي يحدث في النظام نتيجة للحمل، إذا تمت معالجة المعلومات بطريقة جيدة، فإن الكسب سيكون كافيا لمواجهة الضغوط والمطالب القادمة من البيئة، أما إذا كان التغيير غير كاف فإن ذلك يعني أن الكسب قليلا.

7-الإسترجاع أو التغذية العكسية Feedback: ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، وتمثل حملا جديدا على النظام، وتمثل مقياس للكسب الذي النظام فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه.

وحسب "كارل دوتش" إن العملية الإتصالية تؤدي إلى تطوير النظام السياسي لمجموعة من القدرات ويتوقف عليها بقاء واستمرار النظام السياسي تتمثل في:[6]

-القدرة على التعلم: وهي قدرة النظام على تطوير وتصحيح سلوكاته وقراراته.

-القدرة على التحول الذاتي: وهي قدرة النظام السياسي على تطوير وتجديد مؤسساته السياسية.

-القدرة على المبادرة: وهي قدرة النظام السياسي على توقع المطالب.

يقع اقتراب الإتصالات ضمن الإطار العام لفكرة النظام، ويعتبر ما قدمه "دويتش: ثروة من الأفكار وطرق البحث الجيد التي ترتبط بالفلسفة السائدة في المرحلة السلوكية وتوجهاتها الإيديولوجية الساعية نحو تكريس الإستقرار والتكيف والفعالية لأنظمة السياسية، كما أن التركيز على الإتصالات أعطى ميزة لتحليل الأنظمة السياسية، إلا أن مقدرة هذا المدخل على ايجاد فرضيات وتفسيرات للنظام السياسي والعملية السياسية يتوقف على وجود وحدات قياس يمكن من خلالها تحديد أهمية تدفق المعلومات إلى النظام السياسي، وتسمح بتطوير فرضيات تربط بين متغيرات عملية الإتصال ومتغيرات وجوانب النظام السياسي الأخرى.

[6] عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص31.